

مجتمع السوق في إفريقيا في زمن الأغالبة

(١٨٤-١٨٥/٥٢٩٦-٨٠٠/٩٠٩م)

دكتور / رakan ذعار المطيري

قسم الدراسات الاجتماعية

كلية التربية الأساسية

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مقدمة:

تعتبر الأسواق من المرافق الأساسية في أي مجتمع سكاني وذلك لما تقدمه أساساً من خدمات و سلع متنوعة تلبي كافة حاجات ومستلزمات الأفراد. إلا أن الأمر لا يتوقف فقط عند المسائل الاقتصادية والتبادل التجاري من بيع وشراء بل تتعداه إلى أن تتحول هذه الأسواق إلى مجتمعات مصغرة تضم من جهة التجار وأصحاب المهن والحرف والباعة وبما يجمعهم من مصالح وتطلعات وآمال مشتركة، ومن جهة أخرى ساحة للاحتكاك الاجتماعي والثقافي بين العاملين في هذه الأسواق وبين أطراف المجتمع ككل بمختلف أجناسهم وأعراقهم وطبقاتهم الاجتماعية. ويبدو أن أول ظهور للأسواق بشكلها المنظم في الدولة الإسلامية لم يظهر ويبرز بشكل جلي إلا في القرن الثاني هجري وذلك مع بناء مدينة بغداد سنة ١٤٥هـ-٢٤٧م، حيث رتبت الأسواق ووضعت لها القواعد التنظيمية سواء في توزيعها الجغرافي في داخل المدينة وذلك بحسب نوع السلع والمهن وظهور ما يعرف بالأسواق المتخصصة وكذلك النقابات المهنية أو فيما يتعلق بالإشراف عليها وتنظيم أساليب البيع والشراء والمراقبة. هذا الأمر سرعان ما انتشر إلى بقية أسواق الدولة الإسلامية وإفريقية بطبيعة الحال لم تكن استثناءً لذلك.^١

^١ للمزيد عن نشأة الأسواق وتنظيمها في بغداد أنظر: الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد، ١٤ جزء، بيروت. يعقوب ليسنر، خطط بغداد في العصور العباسية الأولى، ترجمة صالح أحمد العلي. مطبوعات المجمع العلمي العراقي. بغداد ١٩٨٤. أحمد صالح العلي. بغداد مدينة السلام: انشاؤها وتنظيم سكانها في العهود العباسية الأولى. ٢ جزء، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٩٨٥.

لقد ساهم الموقع الجغرافي لإفريقية سواءً بتقاطع طرق التجارة البرية الممتدة بين المشرق والمغرب أو من خلال موانئها الممتدة على طول سواحل المتوسط مثل تلك التي في سوسة وباجة وتونس وما كانت تملكه من أساطيل بحرية زمن الأغالبة على أن تلعب دور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب وأن تصبح أسواقها كالتالي في القيروان وقفصه والعباسية وسوسه من أهم المراكز التجارية العامرة بالبضائع¹.

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الأسواق في الشرق والغرب فإن تناول السوق كمجتمع في إفريقية زمن الأغالبة من الأمور الجديدة في الطرح والتنظير، إذ أن الهدف من هذه الدراسة ليس الرصد الاقتصادي لما كان يدور في الأسواق بل أيضاً إبراز الجوانب الاجتماعية داخل السوق من خلال تعاملاتهم كقوات اجتماعية جعلت السوق مجتمعاً متكاملأ شأنه شأن أى الكيانات المجتمعية، وليس مجرد مركزاً اقتصادياً من مراكز التجارة الخاصة بالدول، ومن ثم تسعى هذه الدراسة أن توضح على سبيل المثال دور القضاة والفقهاء في مجتمع السوق ومحاولاتهم مواجهة انحراف وفساد التجار إرشادهم لضرورة تحري الربح والكسب الحلال. كما كان لهم دور في بعض الأحيان في مواجهة سياسات بعض الأمراء الأغالبة التي أضرت بالتجار وبعملهم داخل الأسواق. كما سعت الدراسة لتوضيح دور بعض الموظفين والعمال الرسميين الذين كانوا يعملون في أسواق القيروان لتلبية حاجات الناس في السوق مثل المحتسب، وفقهاء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعشار، والسماصرة، والدالين، وكتاب الوثائق، وعمال النقل، والرقيق وغيرهم.

أما عن المنهج الخاص بهذه الدراسة فقد اتبعنا المنهج النقدي والتحليلي والوصفي فضلاً عن السردى، والإحصائي.

هذا وتتقسم هذه الدراسة إلى عدة محاور على النحو التالي:

١- أنواع الأسواق في إفريقية الأغلبية وأماكنها

٢- تنظيم وتطوير الأسواق

٣- طرق البيع والشراء في الأسواق

¹ أسهب الجغرافيون المسلمون في وصف المسالك البرية لبلاد إفريقية حيث بينوا مراحلها ومسافاتها الفاصلة بين كل مدينة وأخرى ودور تلك المسالك في حركة التبادل التجاري. للمزيد عن ذلك أنظر: فاطمة بلهوارى: التبادل التجاري بين مدن بلاد المغرب خلال القرن ٤هـ / ١٠م. بحث مترجم للغة العربية ومنشور إلكترونياً في ٤٢/٢٠٠٨، Open Edition Journals. Insaniyat,

- ٤- الرقابة على الأسواق والعمل داخلها
 - ٥- دور أسواق إفريقيا في التجارة الخارجية
- وفي النهاية أرجو أن تكون هذه الورقة البحثية لبنة جديدة تضيف بعض الشيء للمكتبة التاريخية.

مجتمع السوق في أفريقية زمن الأغالبة

أنواع الأسواق في أفريقية الأغلبية وأماكنها:

لقد تنوعت وتعددت الأسواق في مدن إفريقية زمن الأغالبة، ففي مدينة القيروان تتحدث المصادر عن وجود نوعين من الأسواق. النوع الأول هي الأسواق اليومية الموجودة بصفه دائمة وتضم الدكاكين والحوانيت التي تحوي كافة أنواع السلع والبضائع ويتوافد عليها الناس بشكل يومي. ويبدو من وصف تنظيم هذه الأسواق أنها قد أخذت بنمط التنظيم المتبع في أسواق بغداد والذي يقوم على التقسيم المكاني لأصحاب الحرف وأنواع البضائع المعروضة وهو ما يمكن تعريفه بالأسواق المتخصصة، حيث أن كل أهل تجارة من التجارات خصصت لهم شوارع لا تخلط بها تجارة بتجارة ولا يباع صنف مع غيره. لذلك تذكر المصادر أن سوق القيروان كان مقسماً لأبواب ودروب منها باب سوق العطارين الذي يضم كافة أنواع العطارة وسوق الرهادنة^(١) وسوق البرازين وسوق الصرافين وسوق الكتانيين وسوق الغزل وسوق السراجين وسوق الوراقين لبيع الرقق الجلدية وأدوات الكتابة^(٢)، وسوق الصباغين لصبغة الأقمشة والملابس، وسوق الصيارفة والسماصرة وهو خاص بالعمليات المالية من إيداع وتحويل،^(٣) وسوق الرماحين وسوق الجزارين أو اللحامين والذي يوصف بأنه كان كبيراً جداً ليستوعب عدد الجاموس والأبقار والأغنام التي تذبج، حيث ذكر أنه في أحد أيام عاشوراء ذبح في هذا السوق قرابة تسعمائة وخمسين رأساً من الأبقار.^(٤)

(١) الرهادنة هم باعة الأمتعة القديمة . أنظر: الدباغ، أبو زيد عبدالرحمن بن محمد الأنصاري: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥م، ج ٢، حاشية ص ٣٨.

(٢) المقدسي، شمس الدين أبي عبدالله: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، حررها وقدم لها شاكراً لعبيبي، دار السويدي، أبوظبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٣) حسني إسماعيل مبارك: التطور الإقتصادي لولاية إفريقية في عصر الأغالبة، أطروحة ماجستير غير منشورة، آداب القاهرة، ١٩٨٩م، ص ١٣٥.

(٤) البكري، أبي عبيدالله بن عبدالعزيز. كتاب المسالك والممالك. تحقيق جمال طلبة. ٢ جزء. دار الكتب العلمية، بيروت. ج ٢، ص ١٩٩.

أما النوع الثاني من الأسواق فكانت أسواق دورية أو مؤقتة، حيث تقام في أيام محددة من كل أسبوع مثل سوق الخميس وسوق الأحد الذي يشار إلى أنه كان يقع غرب القيروان ويوصف بأنه كبير وأنه كانت تباع فيه الأقمشة والفخار.^(١)

بالإضافة إلى هذه الأسواق الأسبوعية، تبين لنا بعض المصادر أن هناك كانت أسواقاً موسمية والتي قد تستمر لبضعة أسابيع أو أكثر فمنها ما يستمر لمدة عشرين يوماً، ومنها ما زاد على ذلك حيث كان كثير من التجار المسافرين للخارج أثناء الصيف يمكنون في فصل الشتاء في القيروان ليبيعوا بضائعهم وقت فراغهم.^(٢)

وإلى جانب أسواق القيروان فقد كانت مدينة قابس تزخر بأسواقها وهو ما أشار إليه الإدريسي بقوله: "وبقابس أسواق وعمارات وتجارات وبضاعات."^(٣) وكانت تقع الأسواق في ربض المدينة،^(٤) ويعرض فيها أصناف البضائع من الفواكه والزيت والزيتون والصوف والحريير والجلود التي تدبغ وتصدر إلى سائر البلاد.^(٥) وكانت مدينة قابس تميز القيروان بمختلف أصناف الفاكهة وحفلة أسواق قابس بعرض المنسوجات الحريرية الرفيعة الشأن.^(٦)

أما مدينة صفاقس فقد اشتهرت كذلك بكثرة أسواقها^(٧) وكان الزيت والزيتون من أهم السلع التجارية المعروضة بوفرة.^(٨) كما حفلة تونس بكثرة أسواقها^(٩) وكان يعرض

(١) المالكي، أبو بكر عبدالله بن محمد: رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونسلكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ٣١٢/٢، وانظر: عبد الحميد حسين حمودة: تاريخ المغرب الإسلامي منذ الفتح وحتى قيام الدولة الفاطمية. الدار الثقافية للنشر، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٢١٦.

(٢) س. د جويتاين: دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تعريب وتحقيق عطية القوصي، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٨٠، ص ٢٣٩.

(٣) الإدريسي، أبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالله بن أدریس: نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠٠٢، ج ١، ص ٢٧٩.

(٤) التجاني، أبو محمد عبدالله بن محمد بن أحمد: رحلة التجاني. قدمة حسن حسني عبدالوهاب. الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس ١٩٨٠، ص ٨٧.

(٥) ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن حوقل: صورة الأرض. دار صادر، افست ليدن. بيروت ١٩٣٨، ص ٧٢.

(٦) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله: معجم البلدان. ج ٥ دار صادر، بيروت ١٩٩٣. ج ٤، ص ٢٨٩.

(٧) البغدادي، صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق: مرصد الإطلاع بأسماء الأمكنة والبقاع. ج ٢، تحقيق محمد علي البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٤م، ص ٧١٧.

(٨) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٧٢.

(٩) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج ٢، ص ٦١.

في أسواق تونس الخزف الجيد والفواكه التي يحدثنا عنها القرمانى^(١) بقوله: " وبتونس الفواكه التي لا نظير لها" كاللوز والرمان والتين والعنب^(٢) إلى جانب الثياب الحريرية.^(٣)

كذلك اشتهرت مدينة قفصة بأسواقها العامرة،^(٤) وكان يُعرض فيها أنواعاً مختلفة من المنتجات الزراعية من الفواكه كالتين والعنب والتفاح فضلاً عن شهرتها بالفسق الذي نال إعجاب ياقوت الحموى حيث يقول: " وهى أكثر بلاد إفريقية فستقاً ومنها يحمل إلى جميع نواحي إفريقية والأندلس وسجلماسة."^(٥) بالإضافة إلى ذلك اشتهرت أيضاً بمنسوجاتها الصوفية وصناعتها الخزفية والزجاجية^(٦) والجلدية حيث اشتهرت بنوع من الجلود يسمى الأردى لصنع النعال.^(٧)

أيضاً تأتي المصادر على ذكر مدينة سوسة حيث تصف أسواقها بأنها حسنة وفي هذا يقول ابن حوقل عنها: " أسواق حسنة وفنادق وحمامات... وضياح جمّة ووجوه جمّة ووجه من الجباية غزير وغلّات واسعة."^(٨) وقد اشتهرت أسواقها بالمنسوجات الفاخرة حيث كانت تُعرض فيها الثياب السوسية الرفيعة.^(٩) كما كان يعرض بأسواق سوسة الفواكه والتمر واللحوم السوسية الطيبة اللذيذة التي تميزت برخص أسعارها.^(١٠) وقد انتعشت الأسواق فيها ويحدثنا عنها ابن حوقل بقوله: " أسواق حسنة وتجارة مقصودة وأرباح متوسطة وفيها رخص وخصب موصوف."^(١١) كذلك من السلع التجارية المعروضة بأسواقها أيضاً القمح والشعير والغنم والصوف والماشية.^(١٢)

(١) القرمانى، أحمد بن يوسف: أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، عالم الكتب، بيروت (د.ت)، ص ٤٤٠.

(٢) ياقوت الحموى: معجم البلدان، ج ٢، ص ٦١.

(٣) الزهري، أبي عبدالله محمد بن ابي بكر: كتاب الجغرافية. تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص ١٠٩.

(٤) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج ١، ص ٢٧٧-٢٧٨.

(٥) ياقوت الحموى: معجم البلدان، ج ٣، ص ٣٨٢.

(٦) مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار. نشر وتعليق سعد زغول عبدالحميد. دار النشر المغربية، المغرب ١٩٥٨، ص ١٥٤.

(٧) القلقشندي، ابو العباس أحمد بن علي بن أحمد الفزاري: صبح الأعشى. دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١٥، ص ١٠٧.

(٨) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٧٤-٧٥.

(٩) ياقوت الحموى: معجم البلدان، ج ٣، ص ٢٨٢.

(١٠) البكري: المسالك والممالك، ج ٢، ص ٢٠٧.

(١١) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٧٧.

(١٢) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٧٨.

كما حفلت مدينة طرابلس بالأسواق الجامعة،^(١) ويقول عنها ابن حوقل: "صالحة الأسواق وكان لها في ربضها أسواق كثيرة، وكان يعرض في أسواق طرابلس الفواكه الطيبة اللذيذة كالخوخ والكمثرى فضلاً عن الكحل الأسود والأبيض إلى جانب المنتجات الصوفية الراقية."^(٢)

تنظيم وتطوير الأسواق:

اهتم ولاية إفريقية قبل العصر الأغلبى بتنظيم أسواق القيروان للتغلب على مشكلة تكسب وازدحام الناس بالأسواق، وهو ما يوضحه لنا الرقيق القيرواني عند حديثه عن والي إفريقية يزيد بن حاتم المهلبى في زمن الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور الذي أمر بترتيب أسواق القيروان وذلك بوضع كل صنعة من الصناعات في مكان معلوم وجعل الدكاكين صفاً متصلاً بعضها ببعض يقابله صف مثله، وجعل لكل سوق مكاناً خاصاً مستقلاً وعين عريفاً^(٣) لكل صنف اختاره من بين وجوه تلك الصناعة.^(٤)

هذا الاهتمام بتنظيم الأسواق إزداد في زمن الأغلبية الذين أحدثوا تنظيمياً جديداً لأسواق القيروان وذلك لمواكبة حركة الازدهار التجارى التي شهدتها المدينة. فيذكر أن زيادة الله الأول (٢٠١-٢٢٣هـ/٨١٧-٨٣٨م) أنشأ حوانيت جديدة للرهادة- باعة الأمتعة القديمة- والرفائين^٥ والكتانيين، "ونقل الناس من أسواقهم إليها وأخذوا بسكنائها وعمارتهن للأمر"^(٦). ومن المؤكد أن هذه الحوانيت الجديدة والتي عرفت لاحقاً بالمصادر باسم القيساريات أو القيسارية التي تشبه السوق المركزي الحديث كانت ملكاً

(١) ياقوت الحموى: معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ٢٥ .

(٢) ابن حوقل: صورة الأرض ، ص ٧١ .

(٣) العريف أو الأمين هو الذى يشرف على سير حرفته، ويقاوم ما يطرأها من الغش، ويسهر على حسن العلاقات بين أصحاب الحرف والصناعات وعمالهم وأعاونهم، كما يحرس على ضمان حقوق الأجير ، ومن يتولى هذه المهمة يكون من تقات أهل الأسواق ووجوه أرباب الصنائع.أنظر: السطفي (أبو عبد الله محمد بن أبي محمد المالقي الأندلسي) ،في آداب الحسبة، نشر كولان وبروفنسال، مكتبة إرنيست ليروس، باريس، د.ط، ١٩٣١، ص ٤٩؛ حسن حسني عبد الوهاب، وقات عن الحضارة العربية بإفريقية، مكتبة المنار، تونس، د.ط، ١٩٧٢، ق ١، ص ٥٨ .

(٤) الرقيق القيرواني، ابو القاسم ابراهيم بن القاسم : تاريخ افريقية والمغرب. دار الفرجاني للنشر والتوزيع، تونس ١٩٩٤، ص ١١١؛ وأنظر: موسى لقبال : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ١٩٧١ ، ط ١ ، ص ٣٩ .

(٥) يقصد بالرفائين ومفردها الرفاء هو الشخص الذي يخطط الثياب و يصلحها بجمع بعضها لبعض بخيط الإبرة. المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مطبعة دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٤، مادة (رفأ).

(٦) المالكي:رياض النفوس ، ج ١ ، ص ٢٨٠ .

للدولة التي تكلفت في بنائها وكانت على قدر عالي من التنظيم والانضباط بخلاف الأسواق العادية وأنها كانت مخصصة على ما يبدو لبيع الأثواب والمنسوجات الكتانية والحريية.^(١)

ومن جملة التطوير الذي تم لمجتمع السوق في عهد الأغلبية هو إبعاد أسواق بعض الصناعات والتجارات عن قلب المدينة. حيث أقيم بعضها على مقربة من السور لحاجتها إلى مكان فسيح مثل سوق الدجاج بجوار باب تونس، وسوق الجمال بالقرب من باب سلم، وسوق البرازون أو النحاسين الذي كان مخصصاً لبيع وإستتجار الخيول والبغال والحمير. كذلك أقتضت الضرورة أن تُقام بعض الأسواق خارج السور لأن منتجاتها ذات رائحة كريهة تؤذى السكان، كسوق الدباغين وسوق الفخارين وسوق الطوابين وسوق الحدادين حيث كان يصنع فيه ويُباع الآلات الحديدية كالسيوف والرماح والحرايب وغيرها وسوق اللحامين وغيرها.^(٢)

ولا شك أن الأسواق كانت تحتوى على مكان للدواب التي تتقل البضائع من البيوت إلى الأسواق، أو من الباعة إلى الأسواق،^(٣) وهو ما كان يحتاج إلى تدخل المحتسب أو صاحب السوق لتخصيص مكان لهم لا يعتدون من خلاله على البضاعة ولا يتسببون في خسارة لأهل الحوانيت، فضلاً عن عدم إفساد السوق بمخلفات روثهم، وما يلقى لهم من الطعام.

وكان من جملة آليات تنظيم الأسواق أنها كانت تغلق في المساء حيث يتم إضاءتها بالمصابيح ولا يبقى فيها سوى الحراس المزودين بالكلاب، وقد وضعت قوانين رادعة لمن يتواجد متجولاً في طرقاتها بعد غلقها حيث كانت الأبواق تنطلق في المساء إيداناً بانتهاء العمل وإغلاق الأسواق، ومن كان يتواجد في الطرقات متجولاً بعد ذلك كان يتعرض لعقوبة شديدة حيث يضرب ضرباً قاسياً، وإذا عاد بعد ذلك تضرب عنقه لأنه لا يمشى حينئذ إلا من يسرق أو من خرج ليفسد في الأرض.^(٤)

(١) عبد الحميد حسين حمودة: تاريخ المغرب الإسلامي، ص ٢١٥.

(٢) حسنى إبراهيم إسماعيل: التطور الإقتصادي لولاية إفريقية، ص ١٣٥.

(٣) ناصر خسرو: سفرنامه، ترجمة يحيى الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٣٠.

(٤) الدباغ: معالم الإيمان، ج ٢، ص ٨٧، ٨٦؛ وانظر: عفيفى محمود إبراهيم: الحضارة الإسلامية في بلاد المغرب منذ انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر حتى منتصف القرن السادس الهجرى، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٤٢٢/٥/٢٠٠١م، ص ١٩٣.

طرق البيع والشراء في الأسواق:

أما عن طرق البيع والشراء التي كانت تتم داخل هذه الأسواق فيذكر بعضها ابن الأخوة موضحاً طريقتهم في البيع والشراء بقوله: "كانت لهم طرق عجيبة في البيع والشراء فمنهم من يقول بعتك هذا الثوب على أن تبعني ثوبك أو من يقول بعتك هذا الثوب بعشرة نقداً أو بعشرين نسيئة ومنهم من يبيع السلعة إلى أجل مجهول أو على موسم معين مثل قدوم الحاج أو على رأس السنة."^(١)

وتُعد المكايل والموازين عنصراً أساسياً من عناصر تنظيم التعامل التجاري في الأسواق، وقد اختلفت من إقليم لآخر في مقاديرها،^(٢) وكانت الموازين السائدة في إفريقية خلال عصر الأغلبية هي الرطل والأوقية. فالرطل ست عشرة أوقية، والأوقية هي مقدار إحدى وعشرون درهم من دراهمها^(٣) وبلغ وزن الدرهم ٣,٢٥ جرام.^(٤) ويختلف مقدار الرطل من مكان لآخر، حيث كان رطل اللحم يساوي عشرة أرطال فلفلية^(٥) بتونس^(٦).

ومن الموازين المستعملة بإفريقية المتقال^(٧) والدرهم^(٨) والصنجة^(٩) والقنطار.^(١٠) وفيما يختص بوحدة المكايل في إفريقية فهي القفيز^(١١) السائد في القيروان فكان مقداره ثمانى

(١) ابن الأخوة: معالم القرية في أحكام الحسبة، تحقيق محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢١٣.

(٢) عبد الحميد حسين حمودة: تاريخ المغرب الإسلامي، ص ٢٣٤.

(٣) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٥، ص ١١٤.

(٤) S.D Goitien: A Mediterranean Society of The High Middle Ages, V.I, Los Angeles ١٩٨٧, P ٣٦٠.

(٥) الرطل الفلفلي يزيد على الرطل البغدادي بعشرة دراهم، والرطل البغدادي يساوي مائة وثلاثون درهماً أى نصف المن، والمن يساوي مائتان وستون درهماً. أنظر: الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تقديم وتحقيق محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٦، ص ١٦؛ أنظر: فراس سليم حياوى: جوانب من الحياة التجارية في القيروان خلال العصر العباسي الأول، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٧م، ص ١٢.

(٦) رشيد بورويبة: الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٧٧، ص ١٤٧.

(٧) المتقال أقدم وحدة للوزن عند العرب وهو يقابل solidius عند الرومان، وقد جعل المتقال ستين حبة ووزن كل واحدة منها حبة من حبوب الخردل البري المعتدل. (الشيزري، عبدالرحمن بن نصر: نهاية الرتبة، ص ١٦ هامش ٥)، والناس يطلقون المتقال في العرف على الدينار خاصة. أنظر: رجب عبدالجواد إبراهيم: ألفاظ الحضارة في القرن الرابع الهجري دراسة في ضوء مروج الذهب للمسعودي، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣/٥/٢٠٠٣م، ص ١٩٦.

(٨) الدرهم مأخوذ من لفظ Drachme اليونانية، وكان معروفاً في الجاهلية مقدار بالدوايق واختلف وزنه باختلاف العصور ثم جعله عمر بن الخطاب ستة دوايق. أنظر: تبن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام: الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٠م، ط ١، ص ٢١٠؛ والدرهم ستون عشيراً، والعشير عشر القفيز، والقفيز عشر الجريب. أنظر: رجب عبدالجواد إبراهيم: ألفاظ الحضارة في القرن الرابع الهجري دراسة في ضوء مروج الذهب للمسعودي، ص ١٩٣.

وبيات،^(٤) والويبة أربعة أثمان والثمنة ستة أمداد.^(٥) وبلغ مقدار قفيز الزيت ثلاثة أرتال^(٦) فقلية ومن المكابيل التي استخدمها أهالي إفريقية في كيلهم المطر، وهو كيل بلغت سعته خمسة أقفزة من الزيت،^(٧) كما استخدموا الصفحة وهي تساوي إثني عشر مداً.^(٨)

لقد كانت الضرائب على الأسواق من أهم موارد الدخل لخزانة الدولة وقد عُرِفَت هذه الضرائب بالمكوس. ففرضت رسوم على أبواب القيروان عرفت باسم (حق الباب) على حد قول المالكي الذي يشير في ترجمة أحد الفقهاء وهو "إسماعيل بن رباح" الذي رغب في شراء دابة من القيروان فقيل له : أنهم يأخذون ربع درهم على الباب" فرجع وقال : والله لا أشتري من ها هنا وليس ما ذكرتهم . ولكن يقال فلان أعطى حق الباب ، فيرونه حلال".^(٩) والظاهر أن تراجع إسماعيل بن رباح يعود إلى أن حكومة الأغلبية أحكمت الرقابة على التجار بدفع الضرائب. وفي هذا يقول البكري^(١٠): "ولا سبيل لتاجر ولا وارد أن يدخل مدينة القيروان ما يجب عليه فيه المكس إلا بعد جوازه على مدينة صبرة".

(١) صنجة الوزن : هي معيار للوزن ، وهي قطعة من الحجر أو المعدن لها شكل ومعيان متعارف عليه كانت توزع في كفة الميزان بينما يوضع الشيء المراد وزنه في الكفة المقابلة ومن ثم يمكن تحديد قيمته، ويقال أن الذي اخترع الوزن في الزمان القديم بدأ بوضع المنقال، فجعله ستين حبة شعير، زنة الحبة مئة من حب الخردل البري المعتدل وإنه ضرب صنجة بزنة المئة حبة من الخردل ، وجعل بوزنها والمئة الحبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجموع الصنجات خمس صنجات. فكانت صنجة نصف سدس منقال ، وأضعف وزنها وصارت صنجة ثلث منقال ، فركب منها نصف منقال ، ثم منقال. أنظر: المقرئزي: إعانة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم فرحات، دار عين، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٢٣.

(٢) رشيد بورويبة : الدولة الحمادية ، ص ١٤٧. صنجة الوزن : هي معيار للوزن ، وهي قطعة من الحجر أو المعدن لها شكل ومعيان متعارف عليه كانت توزع في كفة الميزان بينما يوضع الشيء المراد وزنه في الكفة المقابلة ومن ثم يمكن تحديد قيمته.

(٣) والقفيز مقداره ٦٤ رطلاً أو ٣٣ لتراً أو ١٢ صاعاً أو ٤٨ مداً أو ٨ مكابيك ومقداره هو الويبة أي كيلتان من كيلنا الحالي . أنظر : محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج في الدولة الإسلامية ، نهضة مصر ، القاهرة ١٩٥٧ ، ط ١ ، ص ٣١٢.

(٤) S.D Goitien : A Mediterranean Society , P ٣٦١.

(٥) المد رطل وثلث (المقرئزي، نقي الدين ابي العباس أحمد بن علي: رسالة في المكابيل والموازين، مخطوط مصور بالميكروفيلم، دار الكتب المصرية ، تحت رقم ١٨٧٣٦ ، ورقة ٦.

(٦) الرطل مائة أربعة وأربعون درهماً . (الفلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤١).

(٧) البكري : المسالك والممالك ، ج ٢ ، ص ١٩٩.

(٨) الفلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ١١٤.

(٩) المالكي : رياض النفوس ، ج ١ ، ص ٣٣٧.

(١٠) البكري : المسالك والممالك ، ج ٢ ، ص ١٩٨.

الرقابة على الأسواق والعمل داخلها: ساد نظام الرقابة على الأسواق في إفريقية قبل الأغلبية ولكنها استقرت ورسخت في عهدهم، حيث حدث تطور على نظام الحسبة فكان تقليد المحتسب من حق الأمراء. كما كان متبعاً من قبل في حين كان دور القاضي ينحصر في تزكية ذوى الكفاءة عند الأمراء.^(١) فيذكر أن القاضي سحنون بن سعيد كان أول من نظر في الأسواق من قضاة إفريقية في عهد الأغلبية " فنظر فيما يصلح من المعاش وكان يؤدب على الغش، وينفي من الأسواق من يستحق ذلك." ^(٢)

وقد تأثرت الأسعار بالأحداث التي مرت على إفريقية، ومنها الاضطرابات والفتن السياسية التي أثرت بصورة سلبية على أسواق القيروان،^(٣) أضف إلى ذلك الكوارث الطبيعية التي اجتاحت إفريقية وأدت إلى إزهاق أرواح كثير من الناس، فضلاً عن الغلاء الشديد في أسعار بعض السلع في القيروان، مثل ما حدث في عهد الأمير الأغلب إبراهيم بن أحمد بن الأغلب في سنة ٢٦٨هـ/٨٨١-٨٨٢م. حيث اشتد القحط فارتفع سعر القمح حتى بلغ ثمن القفيز ثمانية دنانير.^(٤) وبذلك نرى أن سبب هذه الأزمة يعود إلى عوامل طبيعية تتعلق بنقص الأمطار، مما أدى إلى نقص الإنتاج الزراعي وهو الأمر الذي لم يستمر طويلاً حيث وعادت البلاد بعد فترة إلى الانتعاش والرخاء.^(٥)

لقد كانت القروض بالربا من العوامل التي ساهمت على وجود بعض الأزمات الاقتصادية، وذلك أن التقاليد التجارية القديمة والرغبة في تحقيق الربح بأسرع وأيسر ما يمكن قد تغلبت على القوانين الفقهية، ونلمس هذه الظاهرة في مدينة القيروان. فقد كان الكثير من علمائها المعروفين بورعهم يتحاشون مال التجارة.^(٦) فقد عرض

(١) حسنى إسماعيل مبارك: التطور الاقتصادي لولاية إفريقية، ص ١٤١.

(٢) ابن فرحون، إبراهيم بن نور الدين المالكي: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج٢، تحقيق/ محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ط٢، ص ٢٩.

(٣) ابن مقديش، محمود بن سعيد الصفاقسي: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار. تحقيق على الزواري ومحمد محفوظ. دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٨، ج ١، ص ١١٦-١١٧.

(٤) ابن عذاري: البيان المغرب، ج ١، ص ١٢٧، وانظر: محمد الطالبي: الدولة الأغلبية - التاريخ السياسي، دار الغرب الإسلامي ١٩٩٥، ص ٢٨٢ - ٢٩٢.

(٥) حورية عبده عبد المجيد سلام: علاقات مصر ببلاد المغرب العربي من الفتح العربي حتى قيام الدولة الفاطمية. رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٤، ص ٢٣٤.

(٦) الحبيب الجنحاني: المجتمع العربي الإسلامي - الحياة الاقتصادية والاجتماعية. عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد سبتمبر ٣١٩، ٢٠٠٥، ص ٩٤.

سحنون القاضي على صاحبه سعيد بن عباد صرة مال وحلف قائلاً: " ما هي مال سلطان ولا من تاجر ولا من وصية إنما هي ثمن ثمرة بعثها، غرستها بيدي فخذها تتقوى بها على أمر آخرتك ودنياك".^(١)

وقد أفادت المصادر ببعض المعلومات عن ظاهرة القروض المالية والربا في الحياة التجارية بالقيروان ودور اليهود في هذا الأمر. وتشير المصادر إلى أن تلميذ سحنون القاضي أبو العباس عبد الله بن طالب أكتسب سمعة طيبة لدى سكان المدينة لما اشتهر به من حزم وعدل وقطع للمنكر والتعامل بالربا وظاهرة الغش والتلاعب بالأسعار في أسواقها،^(٢) حيث اتخذ إجراءات صارمة خصوصاً حيال أهل الذمة بالقيروان حيث: "جعل على أكتاف اليهود والنصارى رقاعاً بيضاء في كل رقعة منها (قرد) و(خنزير) وجعل على أبواب دورهم ألواحاً مسمرة في الأبواب مصور فيها قرده"،^(٣) وذلك تذكيراً لما وقع لهم من مسخ إلى القرده والخنازير لتبديلهم شعائر رب العالمين.

لقد عارض القاضي عبدالله بن طالب ظاهرة الربا التي انتشرت في القيروان معارضة قوية لما رأى بعض التجار وأصحاب الأموال يتعاملون بالربا ويقرضون المحتاجين بالفائدة. الأمر الذي أدى إلى انتشار الفقر والفساد، وتدهور الأحوال الاقتصادية ووقوع الظلم على الفقراء الذين يلجأون مضطرين إلى الاقتراض بالفوائد مما زاد من سوء أوضاعهم. ومن ثم تصدى القاضي عبد الله بن طالب لهذه الفئة من التجار التي أفسدت الحياة الاقتصادية في الإمارة الأغلبية عامة، وفي مجتمع السوق خاصة، ولعل تدهور الأوضاع الاقتصادية كان السبب في تكليف وتفويض الأمير الأغلب إبراهيم بن أحمد للقاضي ابن طالب لمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية بالقضاء على ظاهرة التعامل بالربا والفائدة، وفي هذا الصدد يبين لنا المالكي هذا الأمر بجلاء حيث يقول: "إن إبراهيم بن أحمد الأغلب قد فوض إلى ابن طالب أمر النظر في الولاة والجبابة والقصاص والعزل، كما امر بقطع المنكر... من القيروان، فقام بالأمر أحسن قيام... وأجبر الصيارفة قبل البدء في ممارسة نشاطهم المالي على دراسة كتاب

(١) المالكي: رياض النفوس، ج ١، ص ٣٦١.

(٢) الحبيب الجحاني: المجتمع العربي الإسلامي، ص ٩٥.

(٣) المالكي: رياض النفوس، ج ١، ص ٤٧٦-٤٧٧.

الصرف على أحد تلاميذ سحنون. ^(١) وهكذا فقد سلك ابن طالب مسلكين في مواجهة ظاهرة الربا:

أحدهما: مسلك قائم على الشدة والعقاب من خلال تطبيق القانون على من يتعامل بالربا.

وثانيهما: مسلك تعليمي من خلال توضيح حقيقة النظام المالي في الإسلام الذي ينهى عن الربا.

وقد كانت بعض فئات المجتمع تتدخل لرفع البؤس عن بعض الأسر المحتاجة لا سيما مع ارتفاع الأسعار في وقت الأزمات ومن هذه الفئات فئة الفقراء، الذين كانوا يمثلون فئة ليست بالصغيرة في الولاية الأغلبية نتيجة لما كانت تعانيه البلاد من حروب متلاحقة أدت إلى سنوات من الغلاء الذي كان يتفاقم أوقات الجفاف، حيث كان أهل القرى ينزحون إلى المدن في سنوات القحط بحثاً عن العمل. ^(٢) فهذا أبو خالد عبد الخالق من سكان القرن بضواحي القيروان جاء إلى زوجته المريضة بلحم بقر وغنم مع خبز نقي من السوق. ولكنه عندما اتجه إلى المسجد شاهد رجلاً من أهل البادية وأثر البؤس عليه، ومعه أطفال وهو يقضم الشعير كما تقضم الدواب. فدفع بالطعام إلى الشيخ البدوي. ^(٣)

كذلك فقد كانت بعض شرائح مجتمع الأغلبية من شدة الأزمات الاقتصادية تتدخل لدى الأمير الأغلب لتولية أحد القضاة الذين يستبشرون به لورعه وتقواه حيث كان بمجرد ان يتولى يرفع الله عنهم الوباء والأزمات حسب اعتقادهم، وهو ما وقع مع القاضي عبد الله بن طالب الذي تولى القضاء مرتين وكانت ولايته بأمر من الأمير إبراهيم بن أحمد لما رأى ميل نفوس الناس له ومحبتهم له لعدله وسماحته وقله وحسن سيرته وعلمه. واستبشارهم بحسن أيامه لرخص السعر، وارتفاع الوباء أيامه. ^(٤) وبناءً على مشورة بعض الفقهاء الذين ذكر بعضهم للأمير بأحقية ابن طالب لهذا المنصب، وذلك لورعه وقيامه بمهمة صاحب الصلاة حق القيام، ومن ثم فقيامه بما هو أدنى من

(١) المالكي: رياض النفوس، ج ١، ص ٤٧٦-٤٧٧.

(٢) الدباغ: معالم الإيمان، ج ١، ص ١٩٤.

(٣) أبو العرب، محمد بن أحمد بن تميم: تاريخ علماء إفريقية. دار الكتاب اللبناني، بيروت ٢٠١٢، ص ١٤٢.

(٤) القاضي عياض، أبو الفضل: تراجم أغلبية. تحقيق محمد الطالبي، نشر الجامعة التونسية، ١٩٦٨، ص ٢١٠.

الصلاة أولى به،^(١) وهكذا فقد كان للظروف الإقتصادية السيئة من عام (٥٢٦٦/٨٨٠م - ٥٢٧٩-٨٩٢م) وما ترتب عليها من غلاء وقحط بإفريقية في ذلك الوقت. نصيب وافر في تولي ابن طالب القضاء، فضلاً عن تدخل الناس وإلحاحهم على الأمير بتولية ابن طالب لاستبشارهم بأيامه لرخص السعر فيها، ومن ثم فقد أجاب الأمير إبراهيم بن أحمد الأغلبى طلب الناس بتولية ابن طالب في هذا التوقيت كمحاولة لامتناس موجة السخط التي نجمت عن القحط والغلاء في عهده.

ويمكننا من خلال المادة العلمية المتناثرة في المصادر أن نحدد أسعار بعض السلع في مدن إفريقية الأغلبية حيث بيعت أوقية الملح بدرهم، والكبش بدرهم، والبغل بدرهم، وقفيز القمح بدنانير كثيرة، والجارية بأربعين ديناراً ثم بثمانين ديناراً، وبيع الغلام بعشرة دنانير^(٢) وبيعت العمامة الواحدة في سوسة بمائة دينار،^(٣) وقفيز القمح في تونس بخمسين درهماً،^(٤) وبيع الرطل الإفريقي من لحوم الضأن في تونس بدرهم^(٥) وفي تونس أيضاً بيع قفيز القمح بأقل من خمسين درهماً، وكانت الدجاجة في تونس تباع بدرهمين، والسنتين قفيز إلى مائة قفيز من الزيت في صفاقس كانت تباع بدينار،^(٦) وبيعت أربعمائة رطل حنطة في باجة بدرهم فضة،^(٧) وفي القيروان بيعت خمسة أمناء لحم بدرهم.^(٨)

أما عن أسعار الفواكه فانخفض سعرها في سوسة^(٩) وقابس.^(١٠) على أية حال فإن قوائم الأسعار للسلع المختلفة مرتبطة بأحوال البلاد ففي وقت الأزمات الاقتصادية والمجاعات كانت ترتفع ارتفاعاً باهظاً، وفي زمن السلم حيث يسود الاستقرار كانت تنخفض الأسعار.

(١) القاضي عياض : ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٩٨٣، ج ١، ص ٤٨٢.

(٢) عبد الحميد حسين حمودة : تاريخ المغرب، ص ٢٢٣.

(٣) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج ١، ص ٣٠٣.

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى، ج ٥، ص ١١٥.

(٥) القلقشندي : صبح الأعشى، ج ٥، ص ١١٥.

(٦) ابن حوقل : صورة الأرض، ص ٧٢.

(٧) ياقوت الحموي : معجم البلدان، ج ١، ص ٣١٤.

(٨) المقدسي : أحسن التقاسيم، ص ٢٣٤-٢٣٥.

(٩) ياقوت الحموي : معجم البلدان، ج ٣، ص ٢٨٢.

(١٠) ابن حوقل : صورة الأرض، ص ٧٢.

ومن الظواهر التي عرفتها أسواق إفريقية زمن الأغلبية ظاهرة الشراكة. حيث كانت بالقيروان شركات في ميدان التجارة المحلية ، مثل شراكة القطن التي كانت بين عبد الجبار بن خالد السرتي وحمديس القطن في سوق الأحد.^(١)

وقد عرفت أسواق إفريقية الاحتكار حيث يعمد التاجر إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ، ويريد إغلاءه عليهم وهو ظالم للخلق المشتريين،^(٢) وقد أشار الفقيه أبو بكر اللباد لهذه الظاهرة بين تجار القيروان بقوله: "أدركت رجلاً بالقيروان أملياً افتقروا ما دخلوا فتناً ولا أغرمهم سلطان إلا أبحروا في الحنطة أيام الشدائد".^(٣) أي أنهم اشتروا الطعام في الرخاء ليبيعهوه في أيام الشدائد.

ولا شك أن هذه الظاهرة وجدت معارضة من الدولة ومن فقهاء وقضاةها الرسميين لا سيما أن دور القضاة والفقهاء لم يغيب في عصر الأغلبية عن الشئون العامة بإفريقية، إذ كان أمراء الأغلبية يستشيرونهم في أقل الأمور التي تتعلق بهم وبشئون الحكم. كما كانوا يشهدونهم على أي عقود أو عهود يبرمونها.^(٤) وليس أدل على مواجهة الدولة لهذه الظاهرة وغيرها من الظواهر الفاسدة في مجتمع السوق الأغلبى هو أنه لما تولى سحنون بن سعيد القضاء سنة ٢٣٤هـ/٨٤٩م نظر في الحسبة من القضاة، وأمر الناس بتغيير المنكر.^(٥) كما قام بالنظر في أمور الأسواق وضبطها وإصلاح شئونها وتطبيق المعايير الإسلامية على الأسواق وتجارها بما يحافظ على حقوق التجار والمصالح العامة للرعية.^(٦) وهكذا فقد نصب سحنون بن سعيد القاضي المالكي جل اهتمامه على إنعاش أحوال الرعية ومحاربة الغش في السلع الذي يضر بالعامّة في غالب الأحوال. ولا يعد ذلك إلا من المهام والأدوار التي لعبها العلماء والفقهاء في حماية المصالح العامة للرعية.

(١) القاضي عياض : تراجم أغلبية ، ص ٢٩٦ .

(٢) ابن تيمية، تقي الدين ابو العباس: الحسبة ومسئولية الحكومة الإسلامية، تحقيق صلاح عزام، مؤسسة دار الشعب، القاهرة ١٩٧٦، ط١، ص ٢٤ .

(٣) المالكي: رياض النفوس ، ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

(٤) أحمد فتحي أحمد خليفة: تاريخ القضاء في إفريقية حتى نهاية عصر الأغلبية، أطروحة (ماجستير) ، كلية الآداب، جامعة القاهرة. فرع بنى سويف. ٢٠٠٤م، ص ١٧٤ .

(٥) القاضي عياض : ترتيب ترتيب المدارك ، ج ١ ، ص ٣٤٧-٣٤٨ .

(٦) القاضي عياض : تراجم أغلبية ، ص ١٠٤ .

ويشير الونشريسي إلى ظاهرة الاحتكار للسلع بأسواق إفريقية، ودور المحتسب في مواجهتها بقوله: "إن بعض التجار الجشعين يلجأون إلى احتكار الطعام في السوق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والإضرار بالناس، لذا كان المحتسب يأمر ببيع الطعام لهم ويكون للمحتكر رأس ماله. أما الربح فيتصدقون به على ذوي الحاجة أدباً له، وإذا عاد التاجر أو البائع إلى انتهاج هذه السياسة مرة أخرى يُضرب ويطاف به في الأسواق ويسجن عقوبة له." (١)

وفي بعض الأحيان كان بعض التجار يشعرون بأنهم في حاجة لسؤال العلماء والفقهاء بشأن تخزينهم بعض البضائع حيث استشعروا خطأ ما يقومون به أو على الأقل شبهة هذا العمل، ومن ذلك ما قام به التاجر محمد بن يونس القروي من سؤال أبي عياش أحمد بن موسى بن مخلد عن "احتكار القمح فأباح له ذلك في وقت كثرت ورخصه، ومنعه في وقت غلائه إلا ما لا بد منه، وقال: هذا بخلاف الزيت يريد إباحته في كل وقت، واحتج بأن المسيب كان محتكراً للزيت." (٢)

وتجدر الإشارة إلى أن القضاة والفقهاء إذا كانوا قد قاموا بدورهم في مواجهة التجار الفسدة في مجتمع السوق فإنهم كذلك قد واجهوا سياسات بعض الأمراء الأغلبية التي أضرت بالتجار وبعملهم داخل السوق ومن ذلك وقوف العلماء والفقهاء بجانب التجار الذين لحقهم الضرر نتيجة للسياسة المالية للأمير الأغلبى إبراهيم بن أحمد، (٣) وذلك أنه أمر بإلغاء قطع النقود الصغيرة وضرب الدراهم الصحاح مما أضرب بصغار التجار. ومن ثم كان وقوف العلماء والفقهاء بجانب التجار إيذاناً بانديلاخ ثورة شعبية انضمت فيها العامة إلى جانب العلماء تأييداً للتجار عرفت بـ "ثورة الدراهم"، وقد شجع هذه الثورة فقهاء المالكية حتى أن قاضي إفريقية ابن طالب أفتى بتكفير الأمير الأغلبى إبراهيم بن أحمد، ودفع حياته ثمناً لهذه الفتوى، (٤) وقد فصل ابن عذاري في هذه الواقعة بقوله: "ذلك أن إبراهيم بن أحمد ضرب الدراهم الصحاح سنة ٢٧٥هـ وقطع ما

(١) الونشريسي، أحمد بن يحيى: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس. ج ١٦. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، ١٩٨١، ج ٦، ص ٤٢٥.

(٢) محمد أحمد عبدالمولى: مغربيات في مشرقيات دراسات في التاريخ والحضارة في العصر العباسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط ١، ١٤١٠/٥١٩٩٠م، ص ٦٨، ٦٧.

(٣) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج ١، ص ٥٢٦.

(٤) الدباغ: معالم الإيمان، ج ٢، ص ١١٥-١٢١؛ وانظر: محمد أحمد عبدالمولى: مغربيات في مشرقيات، ص ٦٨.

كان يتعامل به من القطع . فأنكرت ذلك العامة وغلقت الحوانيت وتألّفوا وصاروا إلى رقادة . وصاحوا على إبراهيم فحبسهم في الجامع. وأتصل ذلك بأهل القيروان فخرجوا إلى الباب وأظهروا المدافعة، فوجه إليهم إبراهيم بن أحمد وزيره أبا عبد الله بن أبي إسحاق، فرموه بالحجارة وسبوه ، فانصرف إلى إبراهيم بن أحمد فأعلمه بذلك ، فركب إبراهيم إلى القيروان، ومعه حاجبه نصر بن الصمصامة في جماعة من الجنود. فناصبه أهل القيروان القتال فتقدم إبراهيم إلى المصلى، فنزل وجلس وكف أصحابه عن قتالهم، فلما اطمأن به مجلسه وهدأ الناس ، خرج إليه الفقيه الزاهد أبو جعفر أحمد بن مغيث فكان بينهما كلام كثير. ودخل أبو عبد الله بن أبي إسحاق الوزير مدينة القيروان مع أحمد بن مغيث فشق سماطها وسكن أهلها ، فرجع إبراهيم إلى رقادة وأطلق المحبوسين بالجامع ، وانقطعت النقود والقطع من إفريقية .. وضرب إبراهيم بن أحمد دنانير ودرهم سماها بالعاشرية في كل دينار منها عشرة دراهم.^(١)

كذلك فقد قام الفقهاء بإرشاد التجار في الأسواق لتحرى الربح الحلال، ومن ذلك أن شخصاً يدعى سكن بن سعيد الصائغ كان يعمل سلاسل من نحاس ويطلبها بماء الذهب الذي يجعل في اللجام، ويبيعت بها لتباع بالسودان فوقع في قلبه منها شيء، فسأل الفقيه البهلول بن راشد عن ذلك فقال: ما عندي فيها علم ، ولكن اذهب إلى ابن فروخ الفارسي، وانظر الجواب وأخبرني ، فذهب سكن الصانع إلى ابن فروخ فسأله فقال: أهؤلاء الذين تبعث إليهم هذه السلاسل معاهدون ؟ قال : نعم . قال : ما أدري هذا، وهذا غش. فرجع سكن الصانع إلى البهلول فأخبره . فقال له: يا بني ! هو كما قال ابن فروخ^(٢) أي أن هذا غش.

لقد أقبل العديد من التجار على مجتمع السوق من كافة الفئات والطبقات المجتمع، فنعرف من المصادر أن بعض صغار التجار في الأسواق كانوا من العلماء والفقهاء وكانت لهم حوانيت تباع المنتجات المختلفة من البز والكتان والطعام،^(٣) مثل الفقيه عبد الله بن فروخ الذي امتلك حانوتاً بالسوق.^(٤) كذلك ممن شارك في التجارة

(١) ابن عذارى، ابو عبدالله محمد بن محمد: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق/ ج.س. كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت-لبنان ١٩٨٣، ط ٣، ج ١ ص ١٢٠-١٢١.

(٢) ابن عذارى: البيان المغرب ، ص ١٨٢.

(٣) مجهول : الاستبصار ، ص ١٣١.

(٤) المالكي : رياض النفوس ، ج ١ ، ص ١٨٧.

بالأسواق الفقيه عون بن يوسف الخزاعي الذي يقال أنه كان يبيع الكتان في حانوته.^(١) أيضاً شارك الأثرياء منهم في التجارة بالسوق مثل هاشم بن مسرور التميمي الذي كان يمتلك ألف دينار فتصدق بها حتى لم يبق منها إلا خمسة دنانير، فاتجر بها إلى أن عادت ألفاً.^(٢) كما شاركت فئة الزهاد والصوفية في العمل بالسوق ومن ذلك قيام الزاهد أبو عبد الرحيم المستجاب الدعوة بالتجارة في سوق البزازين في القيروان.^(٣) أما عامة الناس فتنوعت تجارتهم فمنهم من احترف صيد الأسماك وبيعها في الأسواق،^(٤) حيث أبعدت أسواقهم عن طريق العامة لما تصدره من رائحة.^(٥)

وقد عمل في أسواق القيروان بعض الموظفين والعمال الرسميين لتلبية حاجات الناس في السوق،^(٦) ومن هؤلاء:

أولاً: المحتسب: وهو صاحب السوق أو والي السوق في إفريقية: نشأت الحسبة^(٧) بإفريقية كنظام مستقل في عصر الأغالبة، وكان تقليد المحتسب في أول عهدهم من حق الأمراء. في حين كان دور القاضي يقتصر على ترشيح ذوى الكفاءة وتركيتهم عند الأمراء،^(٨) وظل الحال على هذا الأمر حتى تولى سحنون بن سعيد قضاء إفريقية (٥٢٣٤-٨٤٨م/٥٢٤٠-٨٥٤م) فباشر شئون القضاء والحسبة معاً.^(٩) وهو بذلك أول

(١) القاضي عياض: تراجم أغلبية، ص ١٣٨.

(٢) الدباغ: معالم الإيمان، ج ٢، ص ٣٤٤.

(٣) المالكي: رياض النفوس، ج ١، ص ٤٢١.

(٤) يحيى بن عمر الأندلسي، أبي زكريا بن عمر بن يوسف: أحكام السوق. تحقيق محمود علي مكي. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٢١.

(٥) ابن عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله: ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب. تحقيق ليفي بروفنسال، مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية، القاهرة ١٩٥٥، ص ٩٧.

(٦) عبد الحميد حسين حمودة: تاريخ المغرب الإسلامي، ص ٢٦٦ وما بعدها.

(٧) ترجع نشأة الحسبة إلى عهد الرسول صلي الله عليه وسلم، استجابة لحكم الآية الكريمة (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير. ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون). سورة آل عمران، آية ١٠٤؛ والحسبة وظيفة دينية أساسها الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا أظهر فعله، وغرضها الإصلاح بين الناس الذي هو فرض على القائم بأمر المسلمين. أنظر: الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري: الأحكام السلطانية. تحقيق أحمد جاد، مكتبة دار قتيبة، الكويت ٢٠١٤، ص ٣١٥؛ ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي: معالم القرية في أحكام الحسبة، تحقيق محمد محمود شعبان و أحمد عيسى المطيعي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٦ ص ٥١.

(٨) موسى لقبال: الحسبة المذهبية، ص ٤٢.

(٩) محمد الجودي التميمي: تاريخ قضاة القيروان، تحقيق أسعد جمعة، دار كيراس للطباعة والنشر، تونس ٢٠٠٩م، ط ١، ص ٢٦/٢.

قضاة إفريقية في عهد الأغالبة الذين نظروا في الحسبة وشئون الأسواق.^(١) ثم احتفظ سحنون بعد ذلك لنفسه بالقضاء وعين للحسبة أمناء أو محتسبين، حيث فصل الحسبة عن القضاء وأفردها بعمال مستقلين،^(٢) وعين سحنون حبيب بن نصر بن سهل التميمي،^(٣) كأول صاحب سوق في سنة ٢٣٦هـ/٨٩٧م،^(٤) وقد أدخل سحنون نظاماً صارماً للحسبة بإفريقية، إذ أرسل أمناء إلى البوادي ليراقبوا صناعاتهم وتجارتهم وسير حياتهم.^(٥) وقد حرص قضاة إفريقية في عهد الأغالبة على اختيار المحتسبين ممن يتصفون بالفقه والدين.^(٦) وليس أدل على ذلك من أن القاضي عبد الله بن طالب ولى محمد عبد الله بن الوليد على أسواق القيروان وموازينها وكان فقيهاً متديناً وثقة.^(٧) وقد عُرف المحتسب في إفريقية باسم والى السوق أو صاحب السوق،^(٨) وترجع هذه التسمية إلى عمله، حيث إن أغلب أعمال متولي الحسبة تتعلق بإشرافه على السوق لمنع الاحتكار والغش والتدليس ومتابعة أصحاب الحرف،^(٩) ومراقبة الأسواق وما فيها من تجارات وصناعات، ومنع مضايقة الناس في الطرقات، ومراقبة الغش والتدليس في سائر الأمور.^(١٠)

لقد كان المحتسب يبدأ جولته في الأسواق بتفقد نظامها من حيث ترتيبها وموضعها المخصصة، ويمنع بروز الحوانيت حتى لا يعوق ذلك نظام المرور،^(١١) ويطلب من أعوانه الانتشار بالأسواق لمراقبة أصحاب التجارات والكشف عن موازينهم ومكاييلهم

(١) القاضي عياض : ترتيب المدارك ، ٣٤٧/١.

(٢) موسى لقبال : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب نشأتها وتطورها. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٧١ ، ص ٤١.

(٣) ابن عذاري : البيان المغرب، ص ١١١.

(٤) الدباغ : معالم الإيمان ، ج ٢ ، ص ١٩٨-١٩٩.

(٥) القاضي عياض : تراجم أغلبية ، ص ١٠٤.

(٦) القاضي عياض : تراجم أغلبية ، ص ٣١٧-٣٧٨.

(٧) القاضي عياض : تراجم أغلبية ، ص ٣١٧.

(٨) يحيى بن عمر الأندلسي : أحكام السوق ، تحقيق محمود على مكي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ١٤٢٤-٢٠٠٤م ، ط ١ ، ص ٤٧-٤٩.

(٩) إبراهيم فرغلي : تونس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط دولة الاغالبة - دراسة في تاريخها السياسي والحضاري. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٥ ، ص ٢٢٠.

(١٠) ابن خلدون، ولي الدين عبدالرحمن بن محمد: المقدمة. تحقيق عبدالله محمد درويش، دار يعرب للنشر، سوريا ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٥.

(١١) حسني إسماعيل: التطور الاقتصادي لولاية إفريقية ، ص ١٤٢.

وأن يختبرونها إذا استرابوا فيها بما معهم من المكايل والموازين المعتمدة. (١) كما طارد بحزم منكرات الأسواق مثل بيع الخمر وسائر المبيعات المغشوشة، وتصدى لظاهرة الربا مثلما فعل عبد الله بن أبي طالب قاضي القيروان الذي منع من التعامل بها. كما حارب الغش والتلاعب بالأسعار في الأسواق، وتشدد في معامله أهل الذمة من اليهود والنصارى لمزاوتهم بعض هذه المنكرات ونحوها، وأجبر الصيارفة قبل البدء في ممارسة نشاطهم المالي على دراسة كتاب الصرف على أحد تلاميذ سحنون. (٢) وجعل على كل صنعة عريفاً اختاره المحتسب من بين وجوه تلك الصنعة. (٣)

وكان المحتسب هو الذي يتولى تسعير الخضر والفاكهة في الأسواق ويفرض ذلك على أصحابها. إذ جرت العادة أن يشتري الباعة هذه المنتجات الزراعية من الجلاب أو من أصحاب المزارع والبساتين دون سعر محدد ثم يقوم صاحب السوق بتحديد السعر بعد أن يعرف قيمة ما شروه ، ولا يدعهم يشطنون على الناس في الربح. (٤)

ونظراً للمحافظة على جودة المنتج المباع بالأسواق فقد كان المحتسب يتدخل في أمر الصناعة ويراقب الصناع لمنع الغش والتدليس ، ومنع استخدام المواد الرديئة وبيعها بعد تصنيعها بأسعار غالية، ومن ثم كان علي المحتسب وأمنائه مراقبة مراحل الصناعة حيث كان يمنع الحدادين من صنع السكين والمقراض والمخرز ونحو ذلك من الحديد اللين وبيعه على أنه فولاذ لأن ذلك تدليس. (٥) كما راقب المحتسب الحاكة وصناع النسيج وكشف غشهم ومنعهم من ذلك . كما شدد على محترفي الغزل بوضع رماد جيد لتبييض غزلهم. (٦)

ولم تخضع أسواق الحرفيين بإفريقية لمنع الغش والتدليس فحسب، بل راقب المحتسب آداب الصناع وسلوكهم ونهاهم عن المنكر بمختلف أنواعه، ومن ذلك أن سوق الغزل كان يختلط فيه الرجال بالنساء، وكان بعض عديمي الخلق من السماسرة يحدثون النساء بما لا يحل لهن، ومن ثم كان على المحتسب والأمناء أن يختاروا ثقة السماسرة

(١) موسى لقبال : الحسية المذهبية ، ص ٣٥ .

(٢) المالكي : رياض النفوس ، ج ١ ، ص ٤٧٦-٤٧٧ .

(٣) الشيزري : نهاية الرتبة ، ص ١٢ .

(٤) الوثنريسي: المعيار المعرب ، ج ٥ ، ص ٨٣-٨٤ .

(٥) الشيزري: نهاية الرتبة ، ص ٧٩ .

(٦) يحيى بن عمر : أحكام السوق ، ص ٧٩-٨٠ .

ويمنعوا كل من تحوم حوله الشبهات من الدخول إلى الأسواق المختلطة، ويخصوا للنساء موضعاً مستتراً يقضين فيه حوائجهن بحيث لا يخالطن من هو مشكوك فيه من الرجال.^(١) كما منع المحتسب أى صانع يفتح حانوتاً في شارع قبالة دار رجل. وكان أحمد بن أبي سليمان داود الربعي (ت ٢٩١هـ/٩٠٤م) قد أفنى بذلك. الأمر الذي جعل المحتسب يشدد على ذلك كي لا يضايقوا السكان^(٢).

ونظراً لخطورة منصب المحتسب أو والى السوق أو صاحب السوق فقد خصص الفقهاء كتابات خاصة بالحسبة والمحتسبين وصاغوا فيها ما يجب على المحتسب أن يراعيه حرصاً على ازدهار مجتمع السوق ومنع الأزمات فيه التي بدورها تتسبب في أزمات اقتصادية للدولة بكاملها. فابن الأخوة يحدد للمحتسب ما يجب أن يقوم به بقوله: "أن يكون ملازماً للأسواق، يركب في كل وقت، ويدور على السوق والباعة ويكشف الدكاكين والطرقا ويتفقد الموازين والأرطال، ويتفقد معاشهم وأطعمتهم وما يغشونه"^(٣)، وهكذا فقد حدد ابن الأخوة للمحتسب حدود عمله الخاصة بالإشراف على المخالفات الخاصة بالأوزان والمقاييس والأسواق والمصانع وأنواع الطعام والبضائع المصنوعة وأصناف الحرف.^(٤)

ونرى الجرسقي في رسالته عن الحسبة يلفت نظر المحتسب إلى ضرورة النظر في أحوال الباعة بقوله: "ويجب على ولي الحسبة ألا يهمل أحوال الباعة، أو يوكل أمرهم إلى من لا ترضى حالته بل يتفقد أحوال حاشيته وبطانته ويجتهد في ذلك لئلا يغتال في أحكامه بالتلبس..."^(٥) ولم يقتصر الأمر على ابن الأخوة والجرسقي بل نرى ثالثهما ابن عبد الرؤوف يؤكد على ما أكدا عليه بقوله: "وينبغي على المحتسب النظر في أمر العطارين والكتانيين، وبائعي الحنطة والخبازين والفرانين واللبنانيين والتبانيين."^(٦)

(١) الوثريسي: المعيار، ج ٢، ص ٥٠٠.

(٢) الدباغ: معالم الايمان، ج ٢، ص ٢١٣.

(٣) ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي: معالم القرية في طلب الحسبة. تحقيق محمد محمود شعبان و صديق أحمد المطيعي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٦.

(٤) حسني إسماعيل مبارك: التطور الاقتصادي لولاية إفريقية، ص ١٤٢.

(٥) الجرسقي، عمر بن عثمان بن العباس: رسالة في آداب الحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال، المعهد الفرنسي للأثار الشرقية، القاهرة ١٩٥٥، ص ١٢٥.

(٦) ابن عبد الرؤوف: رسالة في آداب الحسبة، ص ٨٦-٩٦.

وممن تولى مهمة الحسبة أو صاحب السوق في أفريقية الأغلبية القاضي الزاهد أبو القاسم محمد بن محمد بن خالد القيسي المعروف بالطرزي الذي تولى مظالم القيروان أكثر من عشر سنين، ثم ولي قضاء صقلية بأمر من الأمير زيادة الله الأغلبى، قبل أن يولى لاحقاً أمر الأسواق، حيث يوصف أنه "كان شديد الضبط مغيراً للمنكر... لم يل أسواق القيروان قبله أضبط منه"^(١)، كذلك مما يقال عنه أنه كان إذا أوجب على التاجر السجن استصحبه، وسأله البلوغ معه في حاجته، وضاحكه ويأخذ به طريق السجن، فإذا وقف على باب السجن قال له: اصعد وستنظر في أمرك. وقد سبق للطرزي أن قام بسجن ابن زرقون في المسجد عقوبةً له على إضراره الطريق.^(٢)

ثانياً: فقهاء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: كان دور هذه الفئة بالأسواق التوعوية لا سيما في سوق الرقيق الذي كانت تقع به بعض المخالفات لا سيما ما يختص بالتفريق بين الأبناء وبين الآباء والأمهات وبين الإخوة، فكان دور الفقيه أن يحث التاجر على الرحمة واللين حال بيع بعض الأفراد دون الآخرين وهم أسرة واحدة.^(٣)

ثالثاً: العشار: وهو الذي يأخذ عن السلع مكساً أي عشرها، ومن خلال إحدى النوازل نقف على حال أحد العشارين والذي ضيق على الناس، حيث قام بتفتيش أحمالهم وأمتعتهم، وما يدخلون به من أسفارهم.^(٤)

رابعاً: السمسار: أصل هذه الكلمة فارسي، وقد عربت واستعملها العرب في الجاهلية، وهي الوسيط بين البائع والمشتري لإمضاء البيع^٥، وتسهيل الصفقات التجارية، وفي الاصطلاح التوسط بين المتعاقدين للتوفيق بينهما لإتمام العقد، وقد وصفت إحدى النوازل بعض السماسرة في سوق الغزل بالسفلة لأنهم يخالطون النساء، ويمازحوهن ، وهذا منكر واضح ، وارتكاب لمحارم الله على حد تعبير النازلة.^(٦)

خامساً: الدلال: وهو المنادى على السلع في السوق، وكان في بعض الأحيان غير أمين إذ كان ينظر لمصلحته على حساب مغارم الأسواق، ويقتسم المال بينه وبين التاجر

(١) الدباغ: معالم الإيمان ، ج ٣ ، ص ٩-١٠ .

(٢) القاضي عياض: تراجم أغلبية ، ص ٣٧٧-٣٧٨ .

(٣) أبو العرب: تاريخ علماء أفريقية ، ص ٨٤ وما بعدها .

(٤) الوثنريسي : المعيار ، ٢/٣٢٦ .

(٥) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب: القاموس المحيط. تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ٢٠٠٥، ص ٥٢٦ .

(٦) الوثنريسي : المعيار ، ٢/٥٠٠ .

وبائع السلع^(١) وكان وجود الدالين بكثرة في الأسواق، وكانوا يتسببون في إلحاق الأضرار الجسيمة بأصحاب الحوانيت، لأنهم كانوا يعرفون الثمن الحقيقي للسلعة وينادون على ما يشابهها بأقل من ثمنها في الحوانيت فيتسببون في ترك المشتري للسلع في الحوانيت ويقبلون على من ينادى عليها بسعر أقل.^(٢)

سادساً: **كاتب الوثائق**: وكانت مهمته تحرير العقود بين التجار، وكان يشترط فيمن يتولى هذه المهمة أن يكون على علم واسع ودراية بالفقه، فضلاً عن حسن الخط.^(٣)

سابعاً: **عمال الأسواق**: وكان من جملة من عمل في الأسواق بعض العمال الذين نسمع عنهم من خلال المصادر، وكان بعضهم من جنسيات غير إفريقية كالرجل العراقي الذي ذكره أبو العرب تميم عند ذكره لسوق البزازين حيث ذكر أن رجلاً من أهل العراق عمل بهذا السوق.^(٤) كما عمل بذات السوق أحمد الزهاد ويدعى أبو محمد عبدالرحيم بن عبدربه الربعي،^(٥) وهو ما يؤكد على دور الزهاد والمتصوفة في الحياة الاقتصادية، وعدم ركونهم دون عمل أو دورهم ايجابي في المجتمع، ولا ندرى حقيقة طبيعة العمل الذي كان يؤديه الرجل العراقي ولا الزاهد الربعي، وإن كنا نستطيع أن نتخيل أن عملهم إما في عرض المنسوجات بالسوق أو نقلها من مكان لمكان أو بيعها في الحوانيت المخصصة لذلك بسوق البزازين باعتباره خاص بالمنسوجات. كذلك وجد بالأسواق العديد من الباعة كبائع جرار وخوابي الزيت، وبائع الزعفران، والحوات^(٦)، وبائع الدواب.^(٧) وغيرهم من الباعة الذين يشبهون البائعة الجائلين في زماننا. كما كان من جملة عمال السوق السقاة الذين يحملون الماء في قرب من الجلد، ويصبون الماء لمن في السوق من الباعة والمشتريين والمارة في أكواب، وكان المحتسب يحرص على

(١) الوثنريسي: المعيار، ٣٢/٥.

(٢) الوثنريسي: المعيار، ١٧٩/٥.

(٣) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص ١٣، وانظر: الوثنريسي: المعيار، ٢٢٠/٥.

(٤) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية، ص ١٢١.

(٥) المالكي: رياض النفوس، ٣٢٧/١.

(٦) الوثنريسي: المعيار، ٢١٩، ٤٨، ٣٦/٥. قد يكون الحوات هو بائع الأسماك بجميع أحجامها، ومنها الحيتان، وأيضاً قد يرجح أنه

من تخصص في إزالة الوسخ سواء عن الملابس أو إزالة الصدأ من الحديد وغيره.

(٧) الوثنريسي: المعيار، ٤٩/٦، ٥٠.

نظافة مياه السقاة ويتشدد في ذلك منعاً من الأمراض،^(١) كذلك كان من عمال السوق الحمالون الذين ينقلون البضائع إما على الدواب أو على أكتافهم.^(٢)

ثامناً الرقيق: عمل الرقيق في الحياة الاقتصادية فكانوا القوة المنتجة الأولى في شتى ضروب النشاط الاقتصادي داخل المدن الإفريقية زمن الأغالبة، وكان من جملة أعمالهم العمل في دكاكين التجارة وفيما تحتاج إليه القوافل التجارية من أعمال وحراسة حال دخولها إلى السوق وخروجها منه.^(٣)

دور أسواق إفريقية في التجارة الخارجية: لعب مجتمع السوق في زمن الأغالبة دوراً مهماً في التجارة الداخلية كما سبق وأن أشرنا، ولم يتوقف هذا الدور على داخل دولة الأغالبة بل امتد نشاط السوق إلى خارج حدود دولة الأغالبة حيث تحقيق التواصل الاقتصادي بين مجتمع السوق في إفريقية زمن الأغالبة وأسواق العديد من الدول الإسلامية والنصرانية المعاصرة لدولة الأغالبة، وقد رصد الجغرافيون عدة مدن زمن الأغالبة لعبت أسواقها أدوراً مهمة في تحقيق التواصل التجاري بين الأغالبة وغيرها من الدول الخارجية المجاورة لها وغير المجاورة، ومن هذه المدن:

١- **مدينة القيروان:** التي كانت من أعظم مراكز التجارة الخارجية^(٤)، واشتهرت بأنها متجر البحرين ومفخرة المغرب^(٥)، وواحدة من قواعد الإسلام الأربعة المشهورة ببغداد والقاهرة وقرطبة والقيروان^(٦)، حتى قال عنها الزهري: "كان في القيروان خمسة آلاف وضم للجزارين ربما كان منها في كل حانوت عشرين"^(٧)، ووصفها الإدريسي: "بأم الأمصار... أووسعها أموالاً.. وأرباحها تجارة وأكثرها جباية"^(٨).

٢- **مدينة صفاقس:** التي ساهمت بنصيب كبير في التجارة الخارجية لإنتاجها الزيتون الذي قامت عليه صناعة الزيت، الذي تحمله المراكب إلى صقلية وإيطاليا ومصر ويفد إليها التجار من كافة البلاد لشراؤه.^(٩)

^(١) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص ٣٢.

^(٢) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص ٤٦.

^(٣) الحبيب الجنحاني: المجتمع الإسلامي، ص ١١٥.

^(٤) الإصطخري، أبي اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي: مسالك الممالك. مطبعة بريل، ليدن ١٩٣٧، ص ٣٤.

^(٥) أحسن التقاسيم، ص ٢٣٥.

^(٦) الزهري: الجغرافية، ص ١٠٩.

^(٧) الزهري: الجغرافية، ص ١٠٩.

^(٨) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج ١، ص ٢٨٤.

^(٩) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج ٣، ص ٢٢٣.

٣-مدينة بونة: تقع على ساحل البحر،^(١) واشتهرت بكثرة اللحوم واللبن والعسل^(٢)، ومناجم الحديد الذي يخرج منها إلى كافة البلاد المجاورة.^(٣) لا سيما بلاد الأندلس.^(٤)

٤-مدينة تونس: التي كانت متقدمة في صناعة المنسوجات الكتانية ومنها تصدر إلى كافة البلاد^(٥) فضلاً عن شهرتها بصناعة الخزف،^(٦) ومن ثم تدفق عليها التجار من المغرب والأندلس.^(٧)

٥-مدينة طرابلس: التي حفلت بحركة السفن التي تفتد عليها من كافة البلاد محملة بضروب الأمتعة.^(٨) واشتغل أهلا بالتجارة والسفر بطريق البر والبحر،^(٩) وقد ذاعت شهرتها من خلال منتجاتها الزراعية والصناعية.^(١٠)

كانت لهذه المدن السابقة وأسواقها أدواراً مهمة في تحقيق الاتصال الاقتصادي بين دولة الأغلبية وغيرها من الدول الأخرى وفي مقدمتها الدولة العباسية بالعراق التي كانت التجارة معها قائمة على تجارة الرقيق من إفريقيا إلى جانب الحبوب وزيت الزيتون والبسط والمنسوجات بينما كانت تحمل في العود المنتجات الفاخرة والأسلحة^(١١)، وقد بدأت هذه التجارة مع الفتوحات الإسلامية،^(١٢) وكان كثيراً من التجار الذين وفدوا إلى القيروان في الغالب تجاراً للرقيق خاصة العراقيين والأندلسيين^(١)، ومن

(١) ابن حوقل : صورة الأرض ، ص ٧٧. يصفها الجغرافيون بأنها " مدينة بإفريقيا بين مرسى الخزر وجزيرة مزغناي، وهي مدينة محصنة مقنطرة كثيرة الرخص والفواكه والبساتين، وبها معدن الحديد. ويطل على بونه جبل زغوغ. البكري (المسالك والممالك، ص ٢٣٣). أنظر ياقوت الحموي، ج ١، ص ١٢٤. الجزائري، الحسين بن محمد الورثاني السطيفي. نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار. تحقيق محمد خليل إبراهيم. دار الكتب العلمية، بيروت. ج ١، ص ١٢٤.

(٢) البكري : المسالك والممالك ، ج ٢ ، ص ٢٣٢.

(٣) ابن حوقل : صورة الأرض ، ص ٧٨.

(٤) البكري : المسالك والممالك ، ج ٢ ، ص ٢٣٢.

(٥) الزهرى : الجغرافية ، ص ١٠٨.

(٦) ياقوت الحموي: معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦١.

(٧) مجهول : الاستبصار ، ص ١٢١.

(٨) ابن حوقل : صورة الأرض ، ص ٧١.

(٩) مجهول : الاستبصار ، ص ١١٠.

(١٠) ابن حوقل : صورة الأرض ، ص ٧١؛ وانظر: الإدريسي : نزهة المشتاق ، ج ١، ص ٢٩٧.

(١١) مجهول : الاستبصار ، ص ٢١٧.

(١٢) ابن عذارى : البيان ، ص ٦٧.

والأندلسيين^(١)، ومن ثم رأينا بعض العراقيين يعملون في أسواق إفريقية زمن الأغالبة كشريحة اجتماعية من شرائح العمل في الأسواق.

وقد قامت علاقات تجارية قوية بين الأغالبة والخلافة العباسية منذ أن فوض الخليفة هارون الرشيد أمر ولاية إفريقية إلى إبراهيم بن الأغلب، وتعهد ابن الأغلب بدفع ضريبة سنوية قدرها أربعين ألف دينار،^(٢) وقد استمرت قوافل العراقيين في حركة دائمة تعبر أراضي إفريقية حيث سكنتها جاليات عراقية أصبح لها تجارات رائجة هناك،^(٣) بالإضافة إلى تجارة الرقيق كانت العراق تستورد من إفريقية العنبر والحريير والأكسية والنسيج والأبسطة والأقمشة الفاخرة والصوف والحديد والرصاص والخدم المجلوب من بلاد السودان والخيول والإبل والغنم والماشية.^(٤)

كذلك ارتبطت مدن إفريقية وأسواقها زمن الأغالبة بعلاقات تجارية واتصالات اقتصادية بمصر قبل قيام الدولة الطولونية وبعد قيامها على يد أحمد بن طولون، ويرجع ذلك لسهولة الاتصال البري والبحري، فضلاً عن الانتعاش الملحوظ الذي شهده اقتصاد البلدين معاً.^(٥) حيث استوردت إفريقية القمح من الإسكندرية.^(٦)

ويبدو أن التجارة بين مصر وإفريقية زمن الأغالبة الأوائل كانت قاصرة على طرق القوافل البرية. فلم تكن قوة الأغالبة البحرية قد ظهرت بعد لتؤمن الطريق البحري إلى الشرق. وكانت الغلبة في البحر المتوسط آنذاك للبحرية البيزنطية التي فرضت نوعاً من الرقابة على السواحل الإسلامية عموماً، بما فيها سواحل مصر وإفريقية فحالت دون وصول سفن التجارة المصرية إلى غرب البحر المتوسط.^(٧) وإذا كانت مدن وأسواق إفريقية زمن الأغالبة قد ارتبطت بعلاقات تجارية مع المشرق الإسلامي ومصر فإنها أيضاً تواصلت مع الغرب الإسلامي ممثلاً في

(١) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية، ص ٥٨.

(٢) ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر. دار الكتب العلمية، ج ٧، بيروت ١٩٩٢، ج ٤، ص ٢٥٠.

(٣) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٦٣.

(٤) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٩٩؛ وانظر: محمود إسماعيل: الأغالبة، ص ٦٠.

(٥) محمود إسماعيل: الأغالبة - سياستهم الخارجية. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الثالثة ٢٠٠٠، ص ١٠٢.

(٦) مجهول: الاستبصار، ص ٣٨٢.

(٧) لويس أرشيبالد: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط. ترجمة أحمد محمد عيسى ومراجعة محمد شفيق غربال.

مكتبة النهضة المصرية، ص ١٧٤.

الأندلس. فعلى الرغم من العداء التقليدي بين الأغالبة في تونس والأمويين في الأندلس، فقد كانت بينهما علاقات تجارية قام بها التجار اليهود في الأندلس بفضل اتصالهم الوثيق بإخوانهم في كافة البلاد فضلاً عن خبرتهم في الشئون المالية والتجارية.^(١) ونزح التجار الأندلسيين إلى الموانئ الإفريقية كطبرقة^(٢) وبونة^(٣)، ومن أهم السلع التجارية التي كانت تأتي إلى إفريقية من الأندلس الأسلحة والحريير الخام والمشغول والنياب الصوفية^(٤) والقطن والمصنوعات الخشبية^(٥) والصباغ التي اختصت بها الأندلس لصبغ اللبود المغربية المرتفعة الثمن والحريرية،^(٦) بالإضافة إلى الجواري الأندلسيات.^(٧) بينما صدرت إفريقية إلى الأندلس الرقيق الأسود الذي كان يجلب من السودان^(٨) والفتق من قفصة.^(٩)

ومما سبق يتضح أن كلاً من طبرقة وبونة وقفصة ثلاثهم لعبوا أدوراً مهمة في تحقيق التواصل الاقتصادي بين إفريقية زمن الأغالبة والأندلس زمن الأمويين، وهو ما يؤكد على الدور الحضاري للأسواق الإفريقية خارج حدود دولة الأغالبة. الجدير بالذكر أن دور أسواق إفريقية زمن الأغالبة لم يقتصر على التواصل مع الدول الإسلامية في الغرب والشرق على السواء، بل امتد دورها الحضاري للتواصل مع الدولة البيزنطية النصرانية التي ناصبت الدول الإسلامية العداء ومن جملتها دولة الأغالبة ذاتها. ففي عهد الأغالبة الأوائل قامت بينهم وبين البيزنطيين علاقات تجارية محدودة، وكانت صقلية حلقة الاتصال في هذا، وأسفرت المعاهدة التي عقدت بين عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب وجريجورى حاكم صقلية سنة ٨٠٧/٥١٩٢م عن تأمين التجارة وتبادل السلع بين إفريقية وصقلية، وتمكين أسواق إفريقية من القيام بدورها في

(١) عفيفي محمود إبراهيم : مظاهر الحضارة في بلاد المغرب منذ انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر حتى منتصف القرن السادس الهجرى ، رسالة دكتوراة، كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٨٠، ص ٥٩.

(٢) ابن حوقل : صورة الأرض ، ٧٦.

(٣) البكرى : المسالك والممالك ، ج ٢ ، ص ٢٣٤.

(٤) عفيفي محمود إبراهيم : مظاهر الحضارة ، ص ١٩٣.

(٥) الحميري، ابو عبدالله محمد بن عبدالله: الروض المعطار في خبر الأقطار. تحقيق إحسان عباس. مكتبة لبنان ١٩٨٤ ، ص ٢١.

(٦) ابن حوقل : صورة الأرض ، ص ١١٦.

(٧) ابن خرداذبة : المسالك ، ص ٩٣.

(٨) ابن حوقل : صورة الأرض ، ص ٨٣.

(٩) مجهول : الاستبصار، ص ١٥٣؛ وانظر: ياقوت الحموى : معجم البلدان ، ج ٣، ص ٣٨٢.

التجارة الخارجية، حيث سمح للبيزنطيين بالتعامل مع المدن والموانئ الأغلبية، فاستورد الأغلبية السكر من صقلية وصدروا لها الجلد والسلاح والحريير والعاج وزيت الزيتون.^(١)

وعندما شرع زيادة الله في فتح جزيرة صقلية سنة ٢١٢هـ/٨٢٨م توقفت العلاقات التجارية تماماً فلم نسمع عن تبادل تجارى بين الأغلبية والبيزنطيين، ومن ثم توقف دور أسواق إفريقية زمن الأغلبية في التجارة الخارجية.^(٢)

كذلك فقد تعاملت أسواق إفريقية زمن الأغلبية مع دولة الفرنجة، وراجت تجارة الرقيق بينهما، إلا أنك العلاقات التجارية المحدودة اختفت تماماً في عهد خلفاء شارلمان بعد أن ساد العداء في العلاقات السياسية بينهم وبين الأغلبية. حيث لم تعد الأسواق الفرنجية تظهر بها التوابل والزيت والحريير المشهور وغيرها من السلع التي كانت متوفرة فيها من قبل.^(٣)

ولعل توقف أسواق إفريقية عن القيام بدورها التجاري مع الدولة الفرنجية بسبب العداء السياسي بين الأغلبية والفرنجة دفع بعض تجار المدن الأغلبية إلى عقد اتفاقات مع بعض المدن الإيطالية للقيام بدور الوسيط التجاري لتصدير سلع أسواقها إلى دولة الفرنجة، والاستفادة أيضاً من السلع الفرنجية، وهو ما تم بالفعل حيث كانت سلع الأسواق الإفريقية تصل إلى دولة الفرنجة عن طريق البندقية، بعد أن اشترك تجار المدن الإيطالية مع تجار المدن الإفريقية زمن الأغلبية في عملية الوساطة التجارية، وتحولت هذه المدن من مجرد ثغور ذات امتيازات خاصة إلى وسطاء في التبادل التجاري بين الشرق والغرب.^(٤)

(١) محمود إسماعيل : الأغلبية ، ص ١٨٣ .

(٢) ابن الأثير، أبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني : الكامل في التاريخ. تحقيق أبي الفداء عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية،

ج ١٠، بيروت ١٩٨٧، ج ٥، ص ٤٣٦-٤٣٨ .

(٣) محمود إسماعيل : الأغلبية ، ص ١٨٣، ١٨٤ .

(٤) محمود إسماعيل : الأغلبية ، ص ١٨٥ .

كذلك فقد نشطت حركة التجارة بين أسواق إفريقيا زمن الأغالبة وبين مدينة أمالفي الإيطالية التي مارس أهلها التجارة بنشاط واسع مع أسواق المدن الإفريقية زمن الأغالبة.^(١)

(١) هايد : تاريخ التجارة في المشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد محمد رضا ومراجعة عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥م ، ج ١ ، ص ١١٥ .

الخاتمة

- أكدت الدراسة على تعدد الأسواق في مدن إفريقية زمن الأغلبية، حيث عرفت مدينة القيروان نوعين رئيسيين من الأسواق. النوع الأول وهي الأسواق اليومية الموجودة بصفة دائمة ويتوافد عليها الناس بشكل يومي لقضاء حوائجهم. وقد روعي في تنظيم هذه الأسواق التخصصية حيث خصص لكل نوع من أنواع التجارات والبضائع شارع محدد لا تختلط بها تجارة بتجارة ولا يباع صنف مع غيره، حيث أن كل أصحاب الصنف الواحد منفردين بتجارتهم ودكاكينهم عن غيرهم. أما النوع الثاني فكانت الأسواق المؤقتة أو الدورية حيث تقام في أيام محددة من الأسبوع سوق الخميس وسوق الأحد الذي كان يقع غرب القيروان ويوصف بأنه كبير وتباع فيه الأقمشة والفخار.
- أوضحت الدراسة أن مدنا كثيرة في إفريقية كان عامرة بالأسواق الرائجة بمختلف أنواع البضائع مثل مدينة قابس و صفاقس وقفصة وسوسة وطرابلس.
- أظهرت الدراسة أن من جملة آليات تنظيم الأسواق أنها تغلق في المساء ويتم إضاءةها بالمصابيح ولا يبقى فيها سوى الحراس المزودين بالكلاب، وقد وضعت قوانين رادعة لمن يتواجد متجولاً في طرقاتها بعد غلقها حيث كانت الأبواق تضرب في المساء إيداناً بانتهاء العمل، وتغلق الأسواق.
- أكدت الدراسة على أن المكايل والموازن كانت عنصراً أساسياً من عناصر تنظيم التعامل التجاري في الأسواق زمن الأغلبية.
- أبرزت الدراسة تأثير الأسعار بالأحداث التي مرت على إفريقية، ومنها الاضطرابات والفتن السياسية التي أثرت بصورة سلبية على أسواق القيروان، وكذلك الكوارث الطبيعية التي اجتاحت إفريقية وأدت إلى إزهاق أرواح كثير من الناس رفعت الأسعار.
- أوضحت الدراسة انتشار بعض الظواهر المنكرة في التعامل التجاري بالأسواق ومنها القروض بالربا التي ساعدت على وجود بعض الأزمات الاقتصادية، وذلك أن التقاليد التجارية القديمة والرغبة في تحقيق الربح بأسرع وأيسر ما يمكن قد تغلبت على القوانين الفقهية.

- أظهرت الدراسة أن بعض فئات المجتمع كانت تتدخل لرفع البؤس عن بعض الأسر المحتاجة لاسيما مع ارتفاع الأسعار في وقت الأزمات ومن هذه الفئات فئة الفقراء.
- أوضحت الدراسة أسعار بعض السلع في الأسواق التي كانت ترتفع وقت الأزمات، وتستقر وقت انتهاء الأزمات الاقتصادية.
- أبرزت الدراسة أن الأسواق الأغلبية عرفت ظاهرة الشراكة، حيث كانت بالقيروان شركات في ميدان التجارة المحلية، مثل شراكة القطن التي كانت بين عبد الجبار بن خالد السرتي وحمديس القطان في سوق الأحد. كما عرفت أسواق إفريقية الاحتكار حيث يعمد التاجر إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم.
- بينت الدراسة أن ظاهرة الاحتكار وجدت معارضة من الدولة ومن فقائها وقضاتها الرسميين لا سيما وأن دور القضاة والفقهاء لم يغب في عصر الأغلبة عن الشؤون العامة بإفريقية.
- أماطت الدراسة اللثام عن دور القضاة والفقهاء في مجتمع السوق إذا واجهوا التجار الفسدة في مجتمع السوق. كما واجهوا سياسات بعض الأمراء الأغلبة التي أضرت بالتجار وبعملهم داخل السوق. كما قام الفقهاء بإرشاد التجار في الأسواق لتحرى الربح الحلال.
- أوضحت الدراسة أن بعض الموظفين والعمال الرسميين كانوا يعملون في أسواق القيروان لتلبية حاجات الناس في السوق مثل المحتسب، وفقهاء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعشار، والسماز، والدلال، وكاتب الوثائق.
- وأخيراً إذا كان مجتمع السوق في زمن الأغلبة قد لعب دوراً مهماً في التجارة الداخلية، فإن نشاطه قد امتد خارج حدود دولة الأغلبة حيث تحقيق التواصل الاقتصادي بين مجتمع السوق في إفريقية زمن الأغلبة وأسواق العديد من الدول الإسلامية والنصرانية المعاصرة لدولة الأغلبة.

